الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٧٤
الخميس، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيو (المكسيك).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ٢٠ (تابع) و ٤٣ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ج) تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

تقرير الأمين العام (A/52/536)

مشروع قرار (A/52/L.68)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقريرا الأمين العام (A/52/358 و A/52/682)

مشروع قرار (A/52/L.68)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا الذي سيعرض مشروع القرار A/52/L.68.

السيد آيتيل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أعرض مشروع القرار A/52/L.68 بشأن الحالة في أفغانستان المقدم في إطار البند ٢٠ (ج) والبند ٤٣ من جدول الأعمال. وأود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في الجهد المشترك الذي أدى إلى عرض نص اليوم. وقد شاركت في تقديم مشروع القرار أيضا الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، وأفغانستان، واسبانيا، وأوزبكستان، وايرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وتركيا، والدانمرك، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكندا، ولكسمبرغ، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان. وبعد أن قدم مشروع قرارنا، سجلت الدول التالية أسماءها بوصفها مشاركة في تقديم مشروع القرار: أذربيجان، وأرمينيا، وإستونيا، وألبانيا، وايسلندا،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وباراغواي، وبوروندي، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وشيلي، وطاجيكستان، وفيجي، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا.

ونرحب جدا بكون جميع بلدان الاتحاد الأوروبي من بين مقدمي النص. وحيث أن مشروع القرار لن يطرح للتصويت اليوم، فإننا ندعو سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تنضم إلى مجموعة مقدمي مشروع القرار، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

وتشعر ألمانيا بالامتنان للعلاقات الطويلة الأمد والودية والوثيقة مع شعب أفغانستان. وهذا هو سبب أسفنا العميق لعدم اقتراب أفغانستان التي مزقتها الحرب من السلام في العام الماضي. فقد استمرت الأطراف في الحرب ولا تزال تعتقد، على الرغم من أن جميع الشواهد تشير إلى عكس ذلك، بإمكانية إيجاد حل عسكري. وفي حين أن القتال على مدى الإثني عشر شهرا الماضية لم يغير ميزان القوى، سبب مزيدا من المعاناة الإنسانية والخراب الاقتصادي على نطاق واسع. وبالنسبة لحقوق الإنسان، لا سيما حقوق الإنسان للنساء والفتيات، لا تزال الحالة مروعة.

ومع تعنت الأطراف الأفغانية والتدخل الأجنبي المستمر الذي يغذي الحرب، كانت مهمة الأمم المتحدة في أفغانستان، ولا تزال، تبدو وكأنها "مهمة مستحيلة". ونحن ممتنون للأمين العام؛ وللسيد نوربيرت هول، رئيس بعثة الأمم المتحدة السابق في أفغانستان، ولفريقه؛ وللمبعوث الخاص الأخضر الإبراهيمي لعدم فقدانهم الالتزام أو الشجاعة في هذه الظروف الصعبة. ونحن نرحب بمبادرة الأمين العام لحشد مزيد من الدعم الدولي لإحلال السلام في أفغانستان.

وستظل ألمانيا مؤازرا قويا ونشيطا لجهد الأمم المتحدة في أفغانستان. كما أننا نتابع عن كثب أنشطة ذوي النفوذ من الأفغان والمنظمات، في إطار ما يسمى بعملية فرانكفورت، بغية تهيئة مناخ للحوار بين الأفغان. ومن حيث المساعدة الإنسانية ما انفكت ألمانيا على الدوام من بين المانحين الرئيسيين لأفغانستان. وقد قدمنا إلى ذلك البلد منذ عام ١٩٩٣ ما يزيد على ٥٨ مليون مارك ألماني. كما أننا نسهم بحوالي ثلث المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي. وسيبين الممثل الدائم للكسمبرغ، الذي نؤيد بيانه الذي سيدلي به باسم الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا، بعض التفاصيل المتصلة بمساعدة الاتحاد الأوروبي لأفغانستان.

لا تزال هناك مشكلة ملحّة أخرى ألا وهي الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية في بلد تشكل فيه ١٠ ملايين لغم أرضي تهديدا يوميا لصحة وحياة السكان المدنيين. ومنذ عام ١٩٩٤، قدمت ألمانيا ٨,٤ مليون مارك ألماني لأنشطة إزالة الألغام - بالإضافة إلى المبلغ الآنف الذكر الذي قدم للمساعدة الإنسانية. وسنواصل تقديم دعمنا في عام ١٩٩٨.

ومشروع القرار الذي أعرضه اليوم يغطي المسائل الإنسانية والمسائل السياسية معا. ففي جزئه الإنساني، أي الجزء ألف، يطلب إلى المجتمع الدولي أن يستجيب للنداء الموحد المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة والمساعدة من أجل الإنعاش إلى أفغانستان، لعام ١٩٩٨. ويحث جميع الأطراف الأفغانية على منع نهب أماكن الأمم المتحدة والإمدادات الغذائية، وألا تعرقل إيصال المساعدة الإنسانية، وإتاحة إمكانية الوصول إلى المحتاجين لها. ويطالب بأن تكفل جميع الأطراف الأفغانية سلامة أفراد الأمم المتحدة والأفراد الدوليين الآخرين وحرية تنقلهم الكاملة، فضلا عن أمن أماكن عملهم وإقامتهم في أفغانستان. ويشجب التمييز المستمر ضد النساء والفتيات، والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان في أفغانستان وانعكاساتها المناوئة على برامج الإغاثة والتعمير. ويطلب إلى الأطراف الأفغانية أن تحترم احتراما تاما حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع خصوصا النساء والفتيات. وأخيرا يطلب مشروع القرار إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تتعاون تعاونا تاما في اعتماد وتنفيذ نهج يتمركز حول القواعد الواجب اتباعها إزاء قضية المرأة في أفغانستان، حسبما أوصت به اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية.

وفي الجزء السياسي - أي الجزء باء - يعرب مشروع القرار عن الاقتناع بأن لا سبيل إلى تسوية النزاع الأفغاني بالوسائل العسكرية. ويطلب إلى جميع الأطراف الأفغانية أن توقف فورا جميع أعمال القتال المسلح وأن تشرع بدون شروط مسبقة في حوار سياسي بهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للنزاع. ويدين استمرار الدعم العسكري الخارجي للأطراف الأفغانية. ويطلب إلى جميع الدول المعنية أن توقف على الفور هذه الممارسات. ويشجع الأمين العام على متابعة مسألة الدراسات التمهيدية المتعلقة بفرض حظر فعال على توريد

الأسلحة. ويؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام والداعي إلى إنشاء إطار دولي متين من أجل معالجة الجوانب الخارجية للقضية الأفغانية. وفي هذا الصدد، يطلب إلى جميع الدول المهتمة والمنظمات الدولية أن تستخدم كل ما لديها من نفوذ في أفغانستان، بأسلوب بناء، لدعم الأمم المتحدة والتنسيق الوثيق معها.

ويعرب مشروع القرار عن القلق العميق من الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل التحقيق الكامل في التقارير المتعلقة بوقوع عمليات قتل جماعي لأسرى الحرب والمدنيين، وحوادث اغتصاب في أفغانستان. والتقارير التمهيدية التي وصلتنا من المنطقة عن زيارة السيد تشون - هيون بايك، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في أفغانستان تبرز مدى إلحاحية هذا الطلب. وفضلا عن ذلك، يعرب مشروع القرار عن الاستياء لحدوث خسائر بين المدنيين من جراء الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية، ويطلب إلى جميع الأطراف الأفغانية أن تكف عن هذا الاستخدام.

وفي الجزء السياسي أيضا، يعرب مشروع القرار عن التقدير للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، برئاسة السيد نوربرت هول، والجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان، السفير الأخضر الإبراهيمي. ويجدد مشروع القرار ولاية بعثة الأمم المتحدة الخاصة. وقد كلفت البعثة، على وجه التحديد، بمواصلة جهودها لتحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار فيما بين الأطراف الأفغانية، وبدء عملية تفاوض تؤدي إلى تشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية ذات قاعدة عريضة وطابع تمثيلي كامل. والجزء باء، على غرار الجزء ألف، يشجب التمييز المستمر ضد النساء والفتيات في أفغانستان، ويطلب أيضا إلى جميع الأطراف الأفغانية أن تكفل سلامة أفراد الأمم المتحدة وحرية تنقلهم الكاملة.

وعلى غرار القرارات السابقة الخاصة بأفغانستان، يؤكد مشروع القرار الذي يعرضه بلدي اليوم، أن الأطراف الأفغانية تتحمل المسؤولية الرئيسية في التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ويتبع في الوقت ذاته نهجا أوسع إلى حد ما بالاعتراف أيضا بأهمية الجوانب الخارجية للنزاع الأفغاني. وبذلك، يطلب مشروع القرار هذا استجابة من الأطراف الأفغانية ومن الدول ذات النفوذ في أفغانستان. ذلك أن أفضل ما يخدم قضية السلام هو أن تستجيب الأطراف الأفغانية والدول التي تمارس نفوذها عليها، بجعل الأمم المتحدة الإطار الذي تبذل فيه جهودها المتجددة والمخلصة للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة للنزاع، على أساس المبادئ الواردة في النص المعروض علينا.

ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. وهكذا تكون الجمعية العامة قد وجهت رسالة قوية إلى الأطراف الأفغانية وإلى الدول ذات النفوذ في أفغانستان - رسالة تقول إننا نؤيد بقوة وبشكل جماعي الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان؛ رسالة تقول إننا نريد من الأطراف الأفغانية أن تتخلى عن الخيار العسكري، ونريد من الدول ذات النفوذ في أفغانستان أن تستخدم نفوذها بأسلوب بناء لدعم الأمم المتحدة؛ ورسالة تقول إننا ما زلنا نهتم بالسكان المدنيين الأفغان، وبحقوق الإنسان الخاصة بهم وبمعاناتهم بعد ١٨ عاما من الحرب.

السيد تاخت - رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تزال الحالة في أفغانستان تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي بصفة عامة ولبلدان المنطقة بصفة خاصة. ولا تزال الحلقة المفرغة من العنف واقتتال الأشقاء تفرض تكلفة باهظة يتكبدها الأبرياء العزل. ولا تبدو في الأفق أية بادرة تؤذن بنهاية هذا السفك الأرعن للدماء. وكما يقول الأمين العام في تقريره الوارد في الفقرة ٥٣ من الوثيقة A/52/682:

> "... فإن الحرب الأهلية في أفغانستان لا تزال تفرض تكلفة مذهلة من حيث الخسائر في الأرواح والمعاناة، فضلا عن الدمار المادي".

وهذه الحرب المدمرة لم تتسبب فحسب في إلحاق أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية في البلد، وفي العودة بها إلى الوراء سنوات طويلة، بل تسببت أيضا في مصاعب جمة لمن هم في أشد الحاجة إلى الغذاء والدواء والضرورات الإنسانية الأخرى.

يضاف إلى هذا البؤس، فرض قيود صارمة على الشعب الأفغاني ولا سيما على النساء والأطفال. والتمييز ضد المجموعات الدينية والعرقية يزيد الأزمة تفاقما. ولسوء الطالع فإن هذه القيود تفرض باسم الإسلام. إن

الإسلام كدين سماوي عظيم لم يفرض على الإطلاق هذه السياسات والممارسات التي تتعارض كلية مع مبادئه السامية.

ومن المزعج بنفس القدر التحرك غير القانوني للمجرمين، والاتجار غير المشروع في الأسلحة والمخدرات في ذلك البلد مما يؤدي إلى خلق حالة من انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة وما حولها. والواقع أن استمرار النزاع وإطالته في أفغانستان يهيئ الأسباب لزيادة هذه الأنشطة غير القانونية ومن سوء الطالع أن بعض الفصائل المتناحرة تعتمد على الاتجار بالمخدرات كمصدر لدخلها.

والدرس الواضح والأكيد الذي نستخلصه من الأزمة المزمنة في أفغانستان، هو أن هذا النزاع لا يمكن تسويته عن طريق العمليات العسكرية ومما يدعو للأسف أن بعض الفصائل المتناحرة في أفغانستان لم تتفهم هذه الحقيقة الواضحة حتى الآن. وينبغي للقادة الأفغان أن يفهموا الآن أنه لا يمكنهم التغلب على خلافاتهم وإعادة بناء بلدهم الذي أصابه الدمار إلا بالحوار والتفاهم.

إن جمهورية إيران الإسلامية بوصفها دولة مجاورة ما فتئت تسعى باستمرار وإخلاص إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية للأزمة. وفي اتصالاتنا مع جميع الأطراف الأفغانية نؤكد دائما أن الحل العسكري مجرد وهم وأن الحل السياسي يجب أن يبدأ بوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. ويعقب ذلك إجراء مفاوضات بين الجماعات الأفغانية لإنشاء حكومة ترتكز على قاعدة عريضة وتمثل جميع الشعب الأفغاني. وفي جميع جهودنا لصون السلام نؤكد دائما على ضرورة التنسيق مع الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وإننا مقتنعون بأنه لا يمكن حمل القادة الأفغان على نبذ خلافاتهم والبدء بحوار حقيقي يشارك فيه جميع الأفغان إلا بالعمل المنسق لبلدان المنطقة والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ومواصلة لاتصالاتنا مع جميع الفصائل دعى القادة الأفغان والقادة العسكريين والشخصيات الدينية البارزة في أوائل هذا الشهر للحضور إلى مدينة أصفهان الإيرانية للنهوض بالحوار السياسي وإحلال السلام فيما بينهم. واعتمد المؤتمر الأفغاني قرارا وبعث برسالة إلى المشاركين في مؤتمر القمة الثامن لمنظمة المؤتمر الإسلامي في طهران، تطالب، في جملة أمور، بوقف إطلاق النار على الفور وبدء حوار فيما بين الأفغان.

وفي الأسبوع الماضي اعتمد مؤتمر القمة الإسلامي الثامن المنعقد في طهران قرارا بشأن الحالة في أفغانستان. ومؤتمر القمة إذ يذكر بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن أفغانستان يطالب الأطراف الأفغانية، في جملة أمور، بأن توقف إطلاق النار على الفور ودون أية شروط كما يطالب القرار أيضا باحترام سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها وبعدم التدخل في شؤونها الداخلية ويؤكد الحاجة إلى تنسيق الجهود على نحو مستمر ووثيق بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة لتعزيز التوصل إلى تسوية سياسية سلمية في أفغانستان عن طريق إنشاء آلية فيما بين الفصائل الأفغانية. تحظى بالموثوقية ويشجع القرار أيضا على مواصلة التعاون في الجهود التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي والبعثة الخاصة للأمم المتحدة.

إن جمهورية إيران الإسلامية بوصفها الرئيس لمنظمة المؤتمر الإسلامي للسنوات الثلاث المقبلة، عاقدة العزم على أن تجد حلا وديا للأزمة، تتراوف مع جميع جهود صنع السلام وبصفة خاصة جهود الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وستواصل جمهورية إيران الإسلامية من جانبها تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الأفغاني وقد عملنا طوال الـ ١٩ سنة الماضية على اتخاذ تدابير متعددة للتخفيف من معاناة الشعب الأفغاني، وتراوحت هذه التدابير بين استضافة الملايين من اللاجئين الأفغان وبناء المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير المعونة الغذائية وغير الغذائية. وهذا يدل على أنه لا يمكننا أن نقف موقف اللامبالاة إزاء محنة أشقائنا الأفغان الذين يعانون من حرب لا معنى لها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يستجيب للاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني. وينبغي للفصائل الأفغانية من جانبها أن تضع مصالح شعبها فوق كل شيء وأن تمتنع عن فرض قيود متعمدة على دخول المنظمات الإنسانية إلى بعض أجزاء البلاد.

أخيرا نود أن نكرر مرة أخرى تأييدنا لعمل بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان وللجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام في أفغانستان.

السيد شارما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أن نظرت الجمعية العامة في الحالة في أفغانستان بتاريخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ واعتمدت القرار ١٩٥/٥١ تزايدت الحالة السياسية والإنسانية في أفغانستان تدهورا ولا تزال الحرب المدنية تلحق خسائر فادحة في

الأرواح، ومعاناة وتدمير مادي. وأود أن أنقل إلى الشعب الأفغاني قلقنا العميق إزاء هذه الحالة المأساوية. لقد تسببت الحرب المستمرة بمعاناة ضخمة لهذا الشعب طوال السنتين الأخيرتين. ويحزننا أن يستمر هذا النزاع بين الأخوة في أفغانستان التي تربطنا بها روابط تاريخية قديمة. كذلك فإن التطورات في أفغانستان لها أثر مباشر على الأمن في بلدان المنطقة والسلم والاستقرار في أفغانستان ضمن المصالح الأمنية لجميع بلدان المنطقة ومن بينها الهند.

من المؤسف أن القتال واستقطاب القوى يتم على أساس عرقي مما يزيد من صعوبة إيجاد حل سياسي سلمي. والأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/52/682، يلاحظ مع القلق أن انقسام البلد الآخذ في التزايد على أساس عرقي، يعززه الدعم العسكري والسياسي الخارجي، ما زال يعوق الجهود المبذولة لإقامة حوار سياسي بين الفصائل. وينبغي أن يكفل جميع المعنيين عدم تفاقم هذا الاتجاه، أي الاستقطاب. إن الإبقاء على هيكل أفغانستان بوصفها دولة هام لتحقيق الاستقرار في المنطقة كلها. وهناك هوية وطنية أفغانية تتجاوز الشعور العرقي. وينبغي أن توجه جهود المجتمع الدولي إلى توطيد وتعزيز تلك الشخصية بدلا من زيادة حدة الانشقاقات العرقية. وينبغي أن يفهم هذا بعناية وعلى جميع المعنيين حقا برفاه أفغانستان أن يتبعوا هذا النهج. ولا يمكن إحلال السلم الدائم في ذلك البلد إلا باتخاذ الترتيبات التي تستهدف التقاسم الحقيقي للسلطة والتي يمكن أن يمثل فيها جميع الشعب الأفغاني. ولا ينبغي أن يظل السلم في أفغانستان رهينة لاعتبارات استراتيجية بل ينبغي أن يستند على اعتبار أساسي هو تحقيق الرفاه للشعب الأفغاني.

نحن نتفق مع الأمين العام فيما يتعلق بملاحظاته الخاصة بالمحادثات بين الفصائل الأفغانية ونؤيد جهوده للإبقاء على الاتصال بالفصائل المتناحرة بغية تهيئة الطريق لإجراء حوار فيما بين هذه الفصائل. ويحدونا أمل خالص في أن يبدأ هذا الحوار قريبا وأن يركز أولا على وقف إطلاق النار وعلى نزع السلاح من كابول ويعقب ذلك إجراء مفاوضات سياسية تؤدي إلى إنشاء حكومة تمثيلية ترتكز على قاعدة عريضة.

ونجاح الحوار بين الفصائل الأفغانية يتطلب الوقف المباشر لجميع أشكال التدخل الأجنبي في أفغانستان. ونرى أن هذا التدخل بجميع أشكاله لا يزال يشكل العقبة الأساسية لأية جهود ترمي إلى إحلال السلم الحقيقي في أفغانستان. وشعب أفغانستان يستحق أن تعطى له فرصة لإحلال السلام بعيدا عن أي تدخل خارجي. وينبغي للجميع أن يحترم وحدة أفغانستان واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ونعبر عن تقديرنا للجهود التي بذلها الأمين العام طوال العام الماضي في هذا الميدان. كذلك فإن السيد نوربرت هول المبعوث الخاص للأمين العام في أفغانستان، والسيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، اللذين عملا دون كلل لتحقيق تقدم ملموس، يستحقان الإشادة. إن التزامنا بجهود الأمم المتحدة لتحقيق سلم دائم في أفغانستان هو التزام كامل. ومع ذلك نعتقد أن الجهود الدبلوماسية الدولية بشأن أفغانستان لا يمكن، ولا ينبغي أن تقتصر على مجموعة محددة من البلدان فحسب، بل ينبغي أن تستفيد من الدور الإيجابي البناء التي يمكن أن تضطلع به البلدان المهتمة، والتي لها نفوذ ويمكنها المساهمة في تحقيق السلم في أفغانستان.

وفي العام الماضي، عندما ناقشت الجمعية العامة هذا الموضوع، أعرب وفدي عن القلق إزاء ورود تقارير عن معسكرات تدريب الإرهابيين وإزاء مشكلة إنتاج المخدرات والإتجار غير المشروع بها. وهذه مشاكل تؤثر على البلدان المجاورة لأفغانستان، والبلدان البعيدة عنها أيضا. وقد وصف الأمين العام على نحو صائب في تقريره عن الحرب في أفغانستان بأنها مثل النار التي من غير المرجح أن تبقى إلى الأبد محصورة في أفغانستان. وقد حذر على وجه صائب أيضا من أن النار قد أخذت تنتشر بالفعل خارج حدود أفغانستان، مما يشكل تهديدا خطيرا للمنطقة وما ورائها يتمثل في الإرهاب، واللصوصية، والاتجار بالمخدرات، وتدفقات اللاجئين، وتصعيد التوترات العرقية والطائفية. إن الهجوم الأخير على السياح في الأقصر، بمصر، الذي نفذه إرهابيون يقال إنهم تدربوا في مثل تلك المعسكرات، والتقارير التي تفيد بأن جل المخدرات التي تصل إلى أوروبا مصدره أفغانستان، يوضحان فداحة المشكلة والطابع الملح للتوصل إلى حل سلمي للحرب الأهلية في أفغانستان.

إن أفغانستان هي موطن حضارة قديمة. ويشكل تدهور تراثها الثقافي، الذي يمثل تراثا مشتركا للبشرية

جمعاء، مصدر قلق بالغ لنا. إننا ندعو جميع الأطراف في الصراع إلى اتخاذ الخطوات الفعالة لحماية وصون التراث الثقافي لأفغانستان.

ونحن قلقون إزاء انتهاك حقوق الإنسان في أفغانستان. وإننا نشجب بوجه خاص العنف والتمييز ضد النساء وحرمانهن من حقوقهن. ونضم صوتنا إلى أعضاء آخرين من أعضاء الأمم المتحدة في المطالبة باتخاذ تدابير تكفل المشاركة الفعالة للنساء في الحياة المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أفغانستان. وندعو أيضا إلى كفالة حق النساء والفتيات في التعليم بجميع مستوياته، ومساواتهن في الوصول إلى المرافق الصحية واحترام حقهن في العمل.

إن تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى أفغانستان، الوارد في الوثيقة A/52/536، يسلط الضوء على الأبعاد المخيفة للأزمة الإنسانية والحاجة الماسة لإعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. ونتفق مع الأمين العام في ملاحظته ومؤداها أنه إزاء خلفية الحالة السياسية والعسكرية التي لا يمكن التنبؤ بها في أفغانستان، حيث تستمر المصادمات اليومية، تظل المساعدة الإنسانية الغوثية هامة للغاية من أجل بقاء أضعف الفئات من السكان المتأثرة بالصراع. ومع دخول فصل الشتاء الذي بدأ بالفعل، ساءت الحالة الإنسانية، وثمة حاجة عاجلة لمساعدة أولئك الذين يحتاجون للمساعدة أشد من غيرهم. ومن المقلق أن نلاحظ أن تقديم المساعدة الإنسانية للمتضررين في بعض المناطق تجري عرقلته لتحقيق منافع سياسية.

وما فتئت الهند، رغم ضيق مواردها الشديد، تسهم في جهود الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير في أفغانستان، على الصعيد الثنائي وعن طريق وكالات الأمم المتحدة على حد سواء. وتشمل المساعدة الإنسانية التي تقدمها الهند المواد الغذائية والأدوية والملابس وما إلى ذلك. وقد أرسلنا مؤخرا الشاي وأدوية إلى مزار الشريف. ونظمنا معسكرا لفترة شهر في كابول خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ من أجل تزويد مبتوري الأطراف من الأفغانيين بأطراف اصطناعية. وقد ركب ما يربو على ١ ١٠٠ طرف من هذه الأطراف الاصطناعية. وأنشأنا معسكرا آخر من هذا النوع في شبرغان في شمال أفغانسان في أيار/ مايو ١٩٩٧. إلا أنه نظرا لحدوث تغيرات مفاجئة في الحالة هناك، اضطررنا إلى إنهاء عمل ذلك المعسكر قبل أوانه.

لقد تعهدت الهند بتوفير المساعدة الإنسانية عن طريق الأمم المتحدة، إضافة إلى المساعدة الثنائية، بمقدار ٣٣ مليون روبية هذا العام. ونظل على التزامنا بمواصلة توفير المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان.

إن للهند وأفغانستان روابط حضارية قوية وتربطهما وشائج الأخوة والصداقة والتعاون في العديد من المجالات. ونحن ندعم بالكامل جهود الأمم المتحدة في أفغانستان وسنظل نقوم بدور إيجابي وبناء، كما فعلنا دوما، في الجهود الدبلوماسية الدولية لاستعادة السلام والهدوء في أفغانستان.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي يؤيد إيجاد تسوية سياسية في أفغانستان على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ويؤيد الحفاظ على وحدة ذلك البلد وسلامته الإقليمية.

ونلاحظ بقلق أن الحالة الراهنة في أفغانستان تزعزع الاستقرار على امتداد منطقة وسط آسيا بأسرها وما ورائها. ونحن قلقون إزاء التهديد المستمر للحدود الجنوبية لكمنولث الدول المستقلة من أفغانستان؛ أي تدفق المخدرات والأسلحة المهربة؛ والتقارير التي تصلنا عن انتهاكات فادحة للقانون الإنساني ترتكبها الفصائل المتحاربة، بما في ذلك القتل الجماعي للمدنيين وأسرى الحرب؛ وحصار حركة طالبان للمناطق الوسطى من أفغانستان التي يسكنها قوم هزارا؛ واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، لا سيما حقوق المرأة والطفل.

إننا نشاطر الأمين العام قلقه الذي أعرب عنه في تقريره الأخير عن أفغانستان ومفاده أنه رغم الجهود الدؤوبة للأمم المتحدة لإحلال السلام بين الفصائل الأفغانية المتحاربة تظل احتمالات التوصل إلى تسوية في البلد ضئيلة.

إن الاتحاد الروسي يعارض بشدة أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان. ونحن على اقتناع بأن استمرار الصراع هو إلى حد كبير نتيجة للتدخل الخارجي، بما في ذلك المشاركة المباشرة للعسكريين في الأعمال الحربية. إننا على استعداد لمناقشة تدابير عملية محددة لحظر إمدادات الأسلحة إلى أفغانستان أو الحد منها. ونحن على اقتناع بأن هذه التدابير الممكنة ينبغي أن

تطبق عالميا على جميع أطراف الصراع، وعلى كامل نطاق المعدات العسكرية، وعلى جميع الحدود الجوية والأرضية لأفغانستان.

ومؤخرا، ظهرت بوادر مشجعة في تطور الحالة في أفغانستان وما حولها. فهناك اتصالات مباشرة تجري بين طالبان وممثلين فرديين للتحالف الحاكم. ويجري تصعيد العمل في إطار مجموعة جيران وأصدقاء أفغانستان التي أنشئت بمبادرة من الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي. ويتعين علينا أن نعمل على تعزيز هذه الاتجاهات وعلى تمهيد الطريق لاتخاذ خطوات محددة وملموسة تمكن من التصدي بطريقة عملية لقضية وقف الصراع المسلح وبدء حوار سياسي يرمي إلى المصالحة الوطنية وإلى إنشاء حكومة واسعة النطاق وكاملة التمثيل في أفغانستان. وفي رأينا، أنه يمكن لهذه الخطوات أن تشمل قيام جميع الفصائل بإصدار إعلان متزامن لوقف إطلاق النار، وإقلاع جميع أطراف الصراع عن استخدام القوة في معالجة مشاكل أفغانستان الداخلية والتزامهم بهدف المصالحة الوطنية والحفاظ على أفغانستان دولة مستقلة وذات سيادة وموحدة.

إن روسيا تؤيد من حيث المبدأ، فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن أفغانستان. ونرى أن هذا المؤتمر ينبغي أن يكون جيد التنظيم وأن يستند إلى اتفاقات يتوصل إليها الأطراف.

إن كفالة قيام الأمم المتحدة بدور رئيسي وقيادي في عملية السلام باعتبارها وسيطا محايدا ومعترفا به دوليا شرط أساسي للنجاح في إحراز تقدم نحو إحلال السلام في أفغانستان. وإن البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن بشأن أفغانستان في وقت سابق اليوم يتضمن هذه المناشدة نفسها. ونحن نؤيد كامل التأييد الجهود التي تبذلها البعثة الخاصة للأمم المتحدة في أفغانستان، وتلك الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد الأخضر الإبراهيمي.

ونظرا للحالة الإنسانية الأليمة في أفغانستان، من الواضح أنه ثمة حاجة إلى مواصلة تقديم مساعدات المانحين إلى سكان البلاد، بصرف النظر عن عرقهم أو دينهم. ونحن نؤيد المناشدة الموجهة إلى المجتمع الدولي أن يوفر لسكان أفغانستان مساعدات إنسانية شاملة. ونؤيد تنسيق العمل بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال، إلى جانب بذل جهود أخرى لحل الصراع في أفغانستان، ولتهيئة ظروف العودة الطوعية والآمنة للاجئين والمشردين في الداخل إلى ديارهم.

ودرج الاتحاد الروسي على توفير المساعدة الإنسانية لأفغانستان. وتبلغ قيمة هذه المساعدات لعامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. ونحن عاقدون العزم على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى ذلك البلد، ولا سيما على التعاون في جهود نزع الألغام في أفغانستان، عن طريق المساعدة في تدريب موظفين أفغان، والنظر في مشاركة متطوعين روس اختصاصيين في نزع الألغام، وتوفير خرائط حقول الألغام لممثلي بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، شريطة ألا تتسلم الأطراف الأفغانية هذه الخرائط إلا بعد إبرام هدنة بين جميع الأطراف الأفغانية، وتقديم ضمانات بعدم استئناف الأعمال العدائية بينها. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن أي زيادة في المساعدة التي يقدمها المانحون يجب أن ترتبط بالاستعداد العملي للفصائل الأفغانية المتحاربة للمشاركة في عملية السلام، فضلا عن احترام حقوق الإنسان.

ولا يمكن بذل جهود أشد لتوفير المساعدة من أجل الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان إلا بعد أن توقف الفصائل الأفغانية الأعمال العدائية، وتبدأ الانتقال إلى إحلال السلام. وليس من شأن إحلال السلام أن يفتح الباب أمام احتمالات زيادة المساعدة التي يقدمها المانحون زيادة حادة وكبيرة فحسب، بل أيضا أمام التنفيذ العملي لخطط طويلة الأجل ترمي إلى تنمية الاقتصاد وجميع مجالات الحياة الرئيسية في أفغانستان.

السيد تاكاسو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن أفغانستان لا تزال ممزقة لعقدين تقريبا بفعل النزاع الأهلي. ولا يزال الشعب الأفغاني، وهو الضحية الرئيسية لهذا النزاع، يعاني من الاعتداءات والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي يبدو أنها تختبر مدى تحمل البشر لها. وهو، إذ يستبد به العنف وتنكر عليه حقوق الإنسان الأساسية، لا تتوفر له فرصة السعي إلى كسب رزقه أو إعادة بناء بلده ولا الحق في ذلك.

وإن الأطراف المتحاربة يجب أن تعترف بأن الصراع لن يسوى في ساحة المعركة. فأي تفكير في إحراز نصر عسكري حاسم من جانب طرف أو آخر هو وهم. واليابان تطلب إليها أن تلقي سلاحها وأن تتعاون بعضها مع

بعض، بروح حقيقية من المصالحة، للتوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار ووضع خطة لإحلال السلام. وإن مستقبل بلادها يكمن في أيديها. فكلما سارعت الأطراف المتحاربة إلى إدراك هذا، كلما سارع شعب أفغانستان إلى الانطلاق في العمل على الانتعاش والإعمار الوطنيين.

وعلى الرغم من أن العداوة بين الفصائل الأفغانية عميقة، فإن تدخل أطراف من خارج البلاد يطيل أمد القتال. وأود مرة أخرى أن أطلب إلى جميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة، أن تمتثل للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وأن تحترم استقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الوطنية، وأن توقف فورا جميع المساعدات، العسكرية فضلا عن المالية، التي تقدمها إلى الأطراف المتحاربة.

وتشعر حكومة اليابان بقلق عميق إزاء التجاهل الصارخ لحقوق الإنسان في أفغانستان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات. وبإنكار حق النساء في المشاركة في جميع جوانب المجتمع. فإن حركة طالبان والأطراف الأخرى في الصراع تعرقل أنشطة المساعدة الإنسانية وتعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. واليابان تحث بشدة جميع الأطراف على احترام حقوق الإنسان لجميع شعب أفغانستان وتعزيزها.

وثمة مسألة إنسانية أخرى ملحة هي ملايين الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي زرعت في أفغانستان، والتي تودي كل يوم بحياة ضحايا جديدة، العديد منهم نساء وأطفال أبرياء. وفي حين تواصل حكومة اليابان المساعدة في الجهود المبذولة من أجل نزع الألغام في أفغانستان، تناشد الأطراف المتحاربة أن تمتنع عن زرع ألغام جديدة.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن الشعب الأفغاني. وإذا فعل ذلك، فإن من شأنه ألا يكون عملا غير مبرر أخلاقيا فحسب، بل وأيضا عملا يتصف بقصر النظر على نحو خطير، لأن للحالة في أفغانستان آثارا تتخطى حدودها بكثير. وهي لا تزعزع الاستقرار في المنطقة فحسب، بل تعوق الجهود الدولية المبذولة من أجل مكافحة مشاكل من قبيل الاتجار بالمخدرات والإرهاب الدولي. لذلك يتحتم على المجتمع الدولي أن يتصدى للحالة في أفغانستان بعزيمة متجددة بغية إنهاء الصراع. فالكلام وحده لا يكفي.

وتؤيد حكومة اليابان باستمرار أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان تحت القيادة الماهرة للسيد نوربرت هول. وأود في هذه المناسبة أن أعرب بالنيابة عن حكومة اليابان عن تقديري الخالص لتفانيه المستمر في الاضطلاع بالولاية الهامة الموكولة إليه. وفي الوقت نفسه، أود أن أشيد بالسيد الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام، على إسهامه. إن تحقيق تسوية سلمية للصراع في أفغانستان يعتمد إلى درجة بعيدة على التعاون والدعم اللذين تلقاهما جهوده من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك البلدان المجاورة. والواقع أن أهمية إعطاء السيد الإبراهيمي دعمنا الموحد والثابت لا يمكن المغالاة فيه.

إن التوصل إلى وقف لإطلاق النار واحترامه لا يماثل إحلال السلام. فلا يمكن إحلال سلام حقيقي ودائم إلا عن طريق تواصل عملية المصالحة الوطنية وجهود إعادة الإعمار الاقتصادي. وأطلب إلى جميع الأطراف المهتمة أن تتعاون مع الأمم المتحدة في وضع استراتيجية شاملة وإطار فعال يمكن متابعة بذل هذه الجهود في ظلهما. وفي الوقت نفسه، ينبغي لجميع الدول الأعضاء، وهي تتكلم بصوت واحد، أن تمارس تأثيرها على الأطراف الأفغانية باسم السلام.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أنه مثلما أشير إليه في تقرير الأمين العام (A/52/682)، لا تزال حكومة اليابان على استعداد لاستضافة اجتماع للأطراف الأفغانية بوساطة الأمم المتحدة، بغرض استكشاف جميع السبل الممكنة المؤدية إلى تحقيق تسوية تفاوضية. إن شعب افغانستان ما زال يعاني لفترة طويلة جدا. فلقد حان الوقت لأن يعطى الفرصة ليعيش في سلام وكرامة وحرية، وليتمتع بالحقوق المضمونة لجميع الشعوب في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي احتفلنا بذكراه السنوية الخمسين في هذه القاعة الأسبوع الماضي.

السيد فرهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن استهل بياني بالإعراب عن خالص شكرنا لوفد ألمانيا على جهوده من أجل تنسيق العمل على إعداد مشروع القرار المعروض علينا اليوم بشأن أفغانستان.

وإننا ممتنون أيضا لباقي المشاركين في تقديم مشروع القرار ونود أن نعرب عن شكرنا لجميع البلدان التي تقدم المساعدة إلى شعب أفغانستان. وأود أيضا أن أشير إلى البيان الرئاسي بشأن أفغانستان، الذي أصدره مجلس الأمن اليوم، الموافق ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، بوصفه الوثيقة S/PRST/1997/55، وأن أعلن أن وفدي يرحب بهذا البيان وأن دولة افغانستان الإسلامية مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة وفقا لما ورد في ذلك البيان.

وأود أيضا أن أقول إن مؤتمر القمة الاسلامية المعقود في طهران اعتمد في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر قرارا حول أفغانستان. وترحب دولة أفغانستان الإسلامية بهذا القرار الذي يتضمن نفس النقاط الأساسية الواردة في مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية العامة.

وفي العام الماضي، ناقش أعضاء الجمعية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين مناقشة مستفيضة. وتلقينا كل ثلاثة أشهر من هذا العام تقريرا من بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان عن التطورات في أفغانستان. وتلقينا هذا العام أيضا تقريرين من المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وعلاوة على ذلك أجرى مجلس الأمن مناقشة توجيهية حول مسألة أفغانستان في جلسته ٣٧٦٥ المعقودة في ١٤ و ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٧.

إن جمهورية افغانستان الإسلامية، إذ تعبر عن امتنانها لتقديم هذه التقارير ولجميع المساعي الأخرى الرامية إلى تحقيق سلم دائم في أفغانستان، تعرب عن استيائها وخيبة أملها إزاء عدم كفاية التدابير المتخذة للاستجابة لمعاناة مواطني بلدي والانتهاك الواسع النطاق لحقوق الإنسان، وخصوصا النساء والفتيات، بتحد لجميع المعايير والقواعد الدولية، على النحو الوارد في مشروع القرار الذي سيعتمد.

وبخلاف الأعوام السابقة، لسنا بحاجة في هذا العام، إلى التكلم عن تدخل العناصر العسكرية وشبه العسكرية الأجنبية وتورطها في أفغانستان استنادا إلى المقالات الصحفية وبيانات الكتاب أو الدارسين. ولسنا بحاجة في هذه الدورة أيضا إلى التكلم عن الموقف المتعنت للطالبان عن طريق الاشارة إلى البيانات التي أدلى بها معارضو الطالبان. وبالمثل، لسنا بحاجة إلى التكلم عن انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الطالبان كما أخبرنا بها الصحافيون. وبدلا من ذلك، نفضل هذه السنة أن نشير إلى التقارير الرسمية للأمين العام والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان. إن هذه التقارير تعكس بوضوح سمة المرتزقة للطالبان وتكشف عن تصرفاتهم اللاإنسانية والمجحفة بانتهاك متعمد لصكوك حقوق الإنسان الدولية. وتشهد تقارير الأمم المتحدة على الوجود المادي للرعايا الأجانب إلى جانب الطالبان على جبهات الحرب الأفغانية. وإزاء خلفية التكرار المستمر لجرائم العدوان والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية، وكلها خاضعة للعقاب، ظلت الأمم المتحدة إما صامتة أو غير قادرة على اتخاذ التدابير الضرورية والعملية.

واسمحوا لي أن ابدأ بالصور الواضحة لوجود العناصر الأجنبية في أفغانستان. إن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان يشير، في الوثيقة A/52/493 المؤرخة ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧، إلى وجود رعايا باكستانيين قبضت عليهم القوات المسلحة في أفغانستان. وتورد الفقرة ١٢ من التقرير وجود رعايا باكستانيين في شهر أيار/ مايو ١٩٩٧ يحاربون في مزار الشريف، وفي صفوف سجناء الحرب بعد انهزام طالبان فيما بعد. وتشير الفقرة ٤٨ إلى مقتل ٢٠٠ باكستاني في أفغانستان في تلك المعركة. وتعلمنا الفقرة ٦٨ عن احتجاز ٥٥٠ باكستانيا بعد انهزام طالبان في شمالي أفغانستان.

والفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ (A/52/358)، في معرض الإشارة إلى الوجود الفعلي للمقاتلين الأجانب، يرد فيها:

> "أقر عدد من الأسرى، الذين عقد معهم أفراد البعثة مقابلات في ميمانة، عاصمة مقاطعة فارياب في شمال غرب أفغانستان، وفي باميان، بحرية أنهم قد قدموا من مختلف المناطق في باكستان".

وفي الفقرة ١٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (A/52/682)، قال الأمين العام:

> "ذكر موظفون تابعون للأمم المتحدة أيضا أنهم قابلوا وحدة تدريب عسكرية أجنبية غير محددة الهوية تتكون من عدة مئات من الأشخاص قرب كابول".

إن هذه الحقائق تشكل انتهاكات صارخة لمبادئ القانون الدولي المعترف بها وأحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة العديدة بشأن أفغانستان، بالاضافة إلى القرارات المتعلقة بالإرهاب والمرتزقة. ويبدو أن الأمم المتحدة تستهين السياسة التوسعية العدوانية التي تشكل خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين ولا تزال تنكل بالأمة الأفغانية وتشيع الدمار في البلاد. فبعد دخول العدوان عامه الثالث، بدأت الآن تقارير الأمم المتحدة تؤكد الحقائق التي ترتبط بوضوح بالمادة ٣٩ من الميثاق، التي تنص على أن يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، ويقدم توصياته ويقرر ما يجب اتخاذه من التدابير.

ويتساءل المرء، في ضوء هذه الحقائق الواضحة والكثيرة، لماذا ظلت الأمم المتحدة صامتة؟ وهل استمرار معاناة شعبنا سببها هذا الصمت؟

سأنتقل الآن إلى تناول الموقف التعنتي للطالبان تجاه عملية السلام في أفغانستان.

لقد قال الأمين العام في الفقرة ٧ من تقريره المؤرخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٧ (A/51/838)، ما يلي:

"يبدو بالاستناد إلى ما يقوله الطالبان أو ما يقومون به من أنشطة على أرض الواقع، أنهم مصممون على الفوز بالسيطرة العسكرية والسياسية على كل أفغانستان وتحقيق حلمهم في إقامة دولة إسلامية".

وتشير الفقرتان ٨ و ١٠ من التقرير المؤرخ ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٧ (A/51/929) بوضوح إلى اعتزام الطالبان الاستيلاء على أفغانستان كلها باستخدام القوة.

وتذكر الفقرة ١١ من التقرير ذاته ما يلي:

"كما أن طموح الطالبان للاستيلاء على شمال أفغانستان والسيطرة على البلد بأكمله سبب في تفاقم القلق لدى عدد من البلدان في المنطقة، وكثير من هذه البلدان تنظر إلى ذلك على أنه تهديد خطير لحدودها، وللسلم والأمن في المنطقة".

ويصف تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ (A/52/682) في الفقرة ١٥ القلق الناجم عن "رفض الطالبان بدء مفاوضات مع التحالف الشمالي ككل وبدون شروط مسبقة".

هذه هي الحقائق عن المسلك العدواني العنيد الرافض المتعنت للطالبان، والذي يعينه ويساعده وجود عملاء لأجهزة مخابرات عسكرية عبر الحدود، ويشهد على ذلك الوجود المادي لسجناء أجانب عسكريين وشبه عسكريين في أفغانستان. وعلى الجانب الآخر من هذا الصراع هناك وطنيون يدافعون عن وطنهم ضد الهيمنة الأجنبية، ويعارضون تنصيب نظام يمثل دمية يحركها الآخرون في أفغانستان.

وبينما تدافع الدولة الإسلامية في أفغانستان عن سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها، فقد أعلنت عن استعدادها لحل الصراع الفعلي في البلد عن طريق التفاوض. ومن الظلم والإجحاف أن يوجه اللوم إلى جميع القادة الأفغان على السواء، وأن يساوي بين دولة أفغانستان الإسلامية وبين "إمارة أفغانستان الإسلامية" المعلنة ذاتيا من قِبل الطالبان. وإنه من غير الإنصاف أن يشجب الذين يقاتلون من أجل استقلال أفغانستان - وليس من أجل مكاسب شخصية أو مادية - ويوصفوا بأنهم "لوردات حرب"، وأن يساوى بينهم وبين الذين يخدمون مصالح بلد أجنبي باستدعائهم أفرادا عسكريين أجانب. فالأخيرون قد لوثوا اسم الحضارة الإنسانية. والمساواة بين العدل والظلم تعني ببساطة الوقوف إلى جانب الظلم.

فلنحط علما بأن الأمم المتحدة لم تقترح، ناهيك عن أن تتخذ، تدابير ملموسة، بما في ذلك فرض جزاءات أو ممارسة ضغط على الطالبان المتعنتين أو مساندهم المتطرفين عبر الحدود.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز موضوع حقوق الإنسان في المناطق التي يسيطر عليها الطالبان. وأنا واثق من أن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على علم بمسلك الطالبان؛ ومعاملتهم للنساء والفتيات، بما في ذلك حرمانهن من الدراسة واللعمل؛ وتحريم الموسيقى، والسينما والتلفاز؛ وتمثيلهم ببني الإنسان؛ والتشريد القسري للسكان المدنيين، وغير ذلك الكثير، كما أورد باستفاضة المقرر الخاص السيد بايك في تقريريه لعام ١٩٩٧. وأوردت منظمة العفو الدولية مؤخرا في تقريرها لشهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وصفا لقتل المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، في قريتين بالقرب من مزار

الشريف، وأجرى فريق من الأمم المتحدة زار القريتين، تحقيقا حول هذه المسألة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

ويجدر بالذكر أنه قبل احتلال الطالبان لكابول، وكما يشهد بذلك ويوثقه تقرير المقرر الخاص (A/50/567، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، كانت القوانين والنظم الإسلامية سائدة قبل عامين. وكانت النساء يتمتعن بحقوق مساوية للرجال في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد بلغت نسبة الطالبات الإناث ٥٠ في المائة من عدد الطلبة المسجلين في جامعة كابول، و ٣٠ في المائة من هيئة التدريس. وبلغت نسبة النساء ٦٥ في المائة من القوى العاملة في كابول، و ٧٠ في المائة من المدرسين، و ٥٠ في المائة من موظفي الخدمة المدنية، و ٤٠ في المائة من الأطباء. وكانت خمسة وأربعون ألفا من أرامل الحرب يكسبن عيشهن عن طريق برامج للعمل مقابل الغذاء، غير أن سياسة الفصل بين الجنسين التي يمارسها الطالبان قد تسببت في انتشار البؤس والضياع، ليس في كابول وحدها، ولكن في جميع أنحاء أفغانستان. والفقرات ٤٣ و ٤٤ و ٥٣ و ٥٥ و ٦٨ و ١٠٩ و ١١٢ و ١١٨ من تقرير السيد بايك تورد أمثلة على عدد كبير من انتهاكات الطالبان لحقوق الإنسان، التي تتكلم عن نفسها.

وللتعريف بعقلية وأيديولوجية الطالبان تجاه النساء، أود أن أقتبس من التقرير الأخير للسيد بايك [A/52/493]. فالفقرة ٩٥ يرد فيها أن

"أحد زعماء طالبان صرح بأن هناك مكانين فقط للمرأة الأفغانية، هما منزل زوجها ومثواها الأخير".

وإن هذه الرؤية الرجعية والمعوقة ليست لها أية علاقة بتعاليم الإسلام الحقيقية النبيلة، ولا بتقاليد سائر المجموعات العرقية في أفغانستان.

والفقرة ٥٥ من نفس التقرير تذكر أن أحد رجال الدين الذين ينتمون إلى حركة طالبان أقدم على اغتصاب وقتل خمس نساء ألقيت جثثهن في النهر. وذكر أنه تم الإعلان ثلاث مرات عن إعدامه شنقا علنا. وقيل إنه

"تم إطلاق سراح رجل الدين لكونه من أفراد طالبان الصالحين".

هذه هي الحالة. ومشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده يتكلم عن حوادث اغتصاب.

والطالبان ومحرضوهم يعظون بأن الأفغان الذين لا يطيعون الطالبان ليسوا مسلمين بما فيه الكفاية. والطالبان مشغولون بمعاقبة الذين يقصون لحاهم أو ليست لديهم لحى طويلة، وهو أمر لم يرد في القرآن. وخلال ذلك يتجاهل الطالبان الآية القرآنية التي تقول، وسأتلوها باللغة العربية:

(تكلم بالعربية)

"إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم"
(سورة الحجرات، الآية ١٠)

(تكلم بالإنكليزية)

وهم لا يعملون أبدا بتعليم هذه الآية. والطالبان مستعدون لأن يهدروا كرامة مواطنيهم بسبب اللحى. وهم يدعون بأن هذه الأحكام تشكل الشريعة الإسلامية.

وفي ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ دعا الإعلان المشترك لاجتماع قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم ٥٥ عضوا، إلى

"الاحترام الكامل لكرامة وحقوق المرأة المسلمة وتعزيز دورها في جميع نواحي الحياة الاجتماعية وفق مبادئ الإسلام".

والمبادئ الإسلامية في غاية الوضوح. فطلب العلم وتحصيل المعرفة واجب على كل مسلم رجلا كان أم امرأة، كما جاء في مجموعات الأحاديث النبوية الصحيحة. والآن فإن اجتماع القادة المسلمين في العالم قد دعا إلى استعادة دور المرأة المسلمة في الحياة الاجتماعية الجماعية. وهذا هو التعبير عن الأهداف النبيلة للأسرة الإسلامية العالمية أو الأمة في العالم الحديث. وخلال السنوات الثلاث الماضية، وفي العديد من أنحاء أفغانستان، وخاصة في المناطق الحضرية، قامت حركة الطالبان بما يناقض ذلك تماما، بعدائها وتعويقها لدور المرأة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والتعليمية والثقافية. وهذا المسلك من شأنه أن يؤدي إلى ارتداد ثقافي واقتصادي في المجتمع الإسلامي. وللنساء

الأفغانيات الحق في أن يعشن بنفس الطريقة التي تعيش بها نصف بليون امرأة مسلمة أخرى في جميع أنحاء العالم.

ومشروع القرار الذي ستبت فيه الجمعية العامة يدعو الأطراف الأفغانية إلى أن تتفق على وقف لإطلاق النار. وأنا لديَّ تعليمات من حكومتي بأن أقول "نعم" للاقتراح. ومشروع القرار، في ديباجة الجزء باء يعيد تأكيد قرار مجلس الأمن ١٠٧٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الذي يقتضي نزع السلاح في مدينة كابول، وهي خطوة اعتبرتها دولة أفغانستان الإسلامية هامة وحيوية لعملية السلام وإقامة إدارة انتقالية في عموم أفغانستان. ودولة أفغانستان الإسلامية تقترح بدورها أيضا نزع السلاح ليس في كابول فحسب، ولكن في كل المدن الرئيسية في جميع أنحاء أفغانستان التي يمكن توفير الأمن لها عن طريق وحدات من الشرطة يتم تجنيدها محليا.

والجمعية العامة بالفعل قد اعتمدت بالإجماع - يوم الجمعة الماضي، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر - مشروع قرار معنون "حالة حقوق الإنسان في أفغانستان". وتنص الفقرة ٧ من منطوقه على الآتي:

"تحث جميع الأطراف الأفغانية على أن تعمل وتتعاون على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان بغية تحقيق تسوية سياسية شاملة تفضي إلى وقف المواجهة المسلحة وإقامة حكومة ديمقراطية منتخبة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، تقوم على حق شعب أفغانستان في تقرير مصيره". [القرار ١٤٥/٥٢، الفقرة ٧]

وتعتبر دولة أفغانستان الإسلامية ذلك القرار من الناحية القانونية والعملية بأنه يحظى بنفس القدر من الأهمية التي يحظى بها مشروع القرار الذي يجري النظر فيه الآن هنا اليوم وهي تؤيده تماما. ويجب أن تهدف عملية السلام إلى الوحدة الإدارية لأفغانستان، بحكومة واحدة ذات قاعدة عريضة على نحو كاف.

إلا أن ما يُسمى بإمارة "أفغانستان الإسلامية" ستسوق بالتأكيد عددا من الحجج التي تؤيد أغراضها الذاتية وتعارض مشروع القرار هذا ووجهة النظر التي حثت الجمعية العامة على تبنيها. "فالإمارة الإسلامية" التي أعلنتها طالبان في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ كانت محاولة لإضفاء الطابع الرسمي على الموقف إذ جرى انتخاب "رئيس الدولة" الملا عمر، زعيم طالبان "أميرا للمؤمنين" أو زعيم المؤمنين في نيسان/أبريل ١٩٩٦، بتمويل أجنبي من جانب مجموعة من رجال الدين، لكي يكون نهجه المتشدد والمتزمت مثالا ليس للأفغان فقط بل لجميع المسلمين. ويمكن اعتبار الإعلان خطة سياسية لشل عملية السلام. فهو يتعارض مع أي شكل من أشكال المبادرات الرامية إلى إقامة حكومة ائتلافية أو آلية لتقاسم السلطة في حكومة انتقالية أو دائمة، ويتعارض مع أي مقترح آخر من مقترحات الأمم المتحدة، مثل إجراء الانتخابات، ومبدأ تقرير المصير. ومن الواضح أن الأمير لا يمكن أن يكون إلا قائدا مطلقا يجب أن يخضع له جميع المؤمنين، داخل حدود البلاد وخارجها.

وفي ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، اجتمع وزير الدفاع مع اثنين من زعماء الجبهة الإسلامية الموحدة والجبهة الوطنية لخلاص أفغانستان للنظر في إجراء تعديل حكومي بطريقة يتم فيها توسيع القاعدة الإدارية الوثيقة (A/51/925) المؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وجرى التأكيد مجددا على مبدأ التسوية السياسية التفاوضية، مع التأكيد على

"الإيمان بمبدأ الحوار والتفاوض والتفاهم بين جميع الأطراف الأفغانية المعنية، الذي يؤدي إلى حل المشكلة الأفغانية".

وبدأت الجبهة، بوصفها حامية دولة أفغانستان الإسلامية، باتخاذ تدابير حقيقية لبناء الثقة من خلال إطلاق سراح عدد كبير من السجناء التابعين للطالبان - دون مبادلة بالمثل من جانب الطالبان.

وتُعرب حكومة دولة أفغانستان الإسلامية عن خالص تقديرها للجهود التي بذلها السيد نوربرت هول، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. وتُقدر أيضا تقديرا كبيرا الجهود التي بذلها السفير الأخضر الابراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز مسألة فرض حظر على الأسلحة. فقبل عشر سنوات، وأثناء المحادثات التي جرت في جنيف بشأن أفغانستان عندما كان الاتحاد السوفياتي السابق لا يزال طرفا في الصراع، نوقشت مطولا وبعمق لعدة شهور إمكانية فرض حظر على

الأسلحة وتطبيقه من الناحية العملية. وتبين أن فرض حظر على الأسلحة مسألة مستعصية جدا وبخاصة على طول الحدود الشرقية والجنوبية لأفغانستان.

ولقد آن الأوان لتعديل أو عكس وجهة النظر الحالية غير الواقعية المتعلقة بفرض حظر على الأسلحة. فبدلا من محاولة فرض حظر على الأسلحة من خلال مراقبة غير عملية على المطارات والحدود الطويلة جدا وذات المنافذ العديدة، فلنعمل بجدية وحزم على إقناع العناصر والبلدان التي تقوم بإرسال الأسلحة لكي تتوقف عن نقلها. وهذا لن يكون في مصلحتها فقط وإنما أيضا في مصلحة الشعب الأفغاني والتعاون الاقتصادي الإقليمي.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أذكر أننا من المشاركين في تقديم مشروع القرار قيد النظر اليوم، ويحدوني الأمل بأنه سيعتمد بالإجماع. ويُشكل النص التزامنا بعملية السلام. وإننا بجميع قلوبنا وعقولنا، أقوالنا وأفعالنا نؤيد مشروع قرار الجمعية العامة هذا. فلنتوجه جميعا إلى الله آملين وضارعين بأن يحل السلام بحول ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٨، في أول أيام السنة الأفغانية الجديدة لينير قلوب الملايين من النفوس الأفغانية المعذبة.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يُشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. فدول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، أي استونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليتوانيا، هنغاريا، والدولة المنتسبة قبرص، وكذلك ايسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وفي المنطقة الاقتصادية الحرة كلها، تؤيد هذا البيان.

فما زال الصراع المستمر في أفغانستان يثير قلق المجتمع الدولي. وما برحت الحرب الأهلية التي تدور رحاها تودي بالعديد من الأرواح وتتسبب أيضا بأضرار مادية كبيرة. وتتكشف أمام ناظرينا فصول مأساة لا نهاية لها، حيث يجري على نحو مستمر ومنظم الغدر بتطلعات الشعب الأفغاني نحو السلام من جانب الزعماء ولوردات الحرب الذين تحركهم الأطماع الأنانية والتعطش إلى السلطة. وهذه الحرب وما تجلبه من أخطار تُشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي ودفعت بالمجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده سعيا لإيجاد حل سلمي.

ويدعو الاتحاد الأوروبي مرة أخرى جميع الأطراف إلى إنهاء أعمال القتال فورا وإلى تجنب تجدد أعمال التدمير وإزهاق الأرواح. وإننا نُشجع على السعي إلى إيجاد حل سلمي من خلال المفاوضات المؤدية إلى حل سياسي قادر على إعادة استتباب السلام والاستقرار في البلاد. وإنه لمن خلال المفاوضات بحسن نية والتعاون بين الأطراف يمكن تهيئة حالة مستقرة يمكن للشعب الأفغاني أن يؤيدها بحرية.

ولا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة مقبولة من السلام والعدالة والاستقرار من دون ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا السياق، يذكر الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن ١٠٧٦ (١٩٩٦) الذي يدين انتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان. وليس بمقدور الاتحاد الأوروبي أن يتسامح إزاء أي تمييز على أساس العرق أو الدين ، ولا يمكنه أن يقبل التمييز بين المرأة والرجل الذي تمارسه الأطراف الأفغانية. ويذكر الاتحاد الأوروبي بالأهمية الكبيرة التي يُعلقها على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي صك رسمي وقّعت عليه أفغانستان. وكذلك أدان الاتحاد الأوروبي التدابير التقييدية التي طبقها مؤخرا زعماء طالبان في مجالات توظيف المرأة وتعليم الفتيات. وإننا نؤيد تأييدا تاما البيانات الصادرة عن الأمين العام وعن ممثلي الأمم المتحدة الآخرين في هذا المضمار، وبخاصة البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن هذا الصباح.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بعميق القلق التقارير الواردة عن عمليات القتل الجماعي لسجناء الحرب والمدنيين وكذلك حوادث الاغتصاب في أفغانستان، وتؤيد طلب الأمين العام بمواصلة التحقيق الكامل في هذه التقارير.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء التهديد للاستقرار الإقليمي الذي يُسببه استمرار النزاع الأفغاني. ويجب أن يعترف الجميع اعترافا تاما بالدور الرئيسي للأمم المتحدة في هذا السياق، وندعو كل البلدان المعنية إلى تأييد جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام. ويرى الاتحاد الأوروبي أن التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في هذا المجال ضروري لبدء حوار بين الأطراف الأفغانية في ظل أفضل الظروف وتحت إشراف الأمم المتحدة.

والاتحاد الأوروبي يدين التدخل الأجنبي كله فهو يطيل أجل الصراع المسلح ويعرقل البحث عن حل سياسي. ونحن ندعو كل الأطراف الثالثة في الصراع أن توقف هذا التدخل وأن تحترم سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها، علاوة على حق الشعب الأفغاني في أن يختار مستقبله بحرية.

وفي هذا الصدد، يذكر الاتحاد الأوروبي بأنه في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ فرض حظرا على الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية الموجهة إلى أفغانستان، وهو يطالب المجتمع الدولي بوقف توريد الأسلحة والمعدات والموارد الأخرى لمختلف الفصائل الأفغانية. ويدعو الأطراف الأفغانية نفسها إلى إيقاف استخدام الألغام الأرضية التي تتسبب في سقوط العديد من الضحايا الأبرياء من السكان المدنيين.

وفضلا عن ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد قلقة العميق إزاء الإنتاج الغزير وغير المشروع للمخدرات في الأراضي الأفغانية، وكذلك تدريب الإرهابيين، فالممارستان لهما عواقب تثير القلاقل الشديدة التي تتجاوز حدود المنطقة.

ويجب كفالة سلامة الموظفين الدوليين الذين يعملون في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وتوزيعها. والاتحاد الأوروبي هو المانح الرئيسي للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان. وفي عام ١٩٩٧، بلغ إجمالي ما أسهم به ٨٢ مليونا من العملة الأوروبية الموحدة لتقديم المساعدة لجميع السكان الأفغان بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين. ونحن نؤيد الموقف المبدئي الذي تتخذه أجهزة الأمم المتحدة إزاء مسألة المساواة بين الجنسين في أفغانستان. وفضلا عن ذلك يناشد الاتحاد الأوروبي كل البلدان المانحة وجميع الوكالات الإنسانية أن تنسق جهودها تنسيقا أفضل لكي تساعد السكان الذين يعانون في أفغانستان بطريقة فعالة ومنسقة. كما ندعو كذلك إلى إمكانية وصول القوافل الإنسانية بحرية ودون شروط إلى جميع أنحاء أراضي أفغانستان، وندعو إلى احترام كل الفصائل الأفغانية للحقوق والحصانات التي يكفلها القانون الدولي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وختاما، يود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يؤكد من جديد دعمه المتواصل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما جهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. وندعو كل الأطراف الأفغانية إلى التعاون تعاونا وثيقا مع البعثة الخاصة، التي لا تستهدف إلا العمل بوصفها وسيطا محايدا في إعادة إرساء السلام في البلاد. وفضلا عن ذلك، نرحب باستمرار المشاورات بين البعثة الخاصة والبلدان المجاورة وغيرها، علاوة على المؤسسات الإقليمية.

وفي هذا الصدد، يدعم الاتحاد الأوروبي جهود الأمين العام التي تستهدف الجمع بين البلدان المعنية لإيجاد حل للصراع في أفغانستان. وأخيرا، نود بصفة خاصة أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، على جهوده الدؤوبة التي أدت إلى النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ورئيس البعثة الخاصة، الدكتور نوربرت هول، وفريقه المتفاني.

والاتحاد الأوروبي يؤيد مشروع القرار المطروح أمامنا، الذي اشتركت في تقديمه الدول الأعضاء الـ ١٥ في الاتحاد.

السيد العربي (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد مصر للتقرير الشامل والمتميز الذي تقدم به الأمين العام حول الوضع في أفغانستان. ذلك التقرير الذي يتناول بدقة وبشكل مباشر أسباب استمرار الأزمة الأفغانية حتى الآن.

كما أود أن أعرب عن تقدير وفد مصر لكافة الجهود التي تبذل من جانب الأمم المتحدة والتي ترمي إلى التوصل إلى تسوية للأزمة في أفغانستان كذلك أود الإعراب عن تقديرنا العميق لجهود المبعوث الخاص السفير الأخضر الإبراهيمي وما تقوم به بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان.

لقد جاء في التقرير وصفا دقيقا للوضع العسكري المتردي الذي يثبت استمرار عزم الفصائل المتناحرة إلى اللجوء للخيار العسكري دون غيره بغية تحقيق السيطرة، كما يعكس التقرير بدقة مطامع القوة والسعي للانفراد بالسلطة لدى قادة تلك الفصائل بما يتجاوز، بل بما يتجاهل الإرادة الحقيقية للشعب الأفغاني الذي عانى من ويلات الحرب لأكثر من ثمانية عشر عاما.

لقد تناول التقرير في الجزء الخاص بالملاحظات والنتائج الأسباب الأساسية لاستمرار الأزمة والمتمثلة

أساسا في تصرفات الأفغان أنفسهم وفي التدخل الأجنبي لمد الفصائل المتحاربة بالدعم المالي والدعم العسكري. ويتفق وفد مصر تماما مع ما جاء في الفقرة ٤٢ من التقرير والتي تشير إلى التناقض الصارخ الذي تبديه بعض الدول التي تشجب التدخل الأجنبي من ناحية وتسارع من ناحية أخرى على أرض الواقع بإذكاء نار الحرب من خلال مد الفصائل بالأسلحة والعتاد والأموال، الأمر الذي يعد انتهاكا صارخا لقرارات الجمعية العامة ولقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى وقف التدخل العسكري في أفغانستان.

ولقد أدى استمرار هذا الوضع المتردي إلى تحول أفغانستان إلى مركز لأنشطة أصبحت تشكل تهديدا خطيرا للمنطقة ولمناطق أخرى، وذلك في شكل أنشطة إرهابية متصاعدة، وأعمال خارجة عن القانون واتجار بالمخدرات، وتدفقات للاجئين، وتصعيد غير محسوب العواقب لتوترات عرقية ومذهبية. وكما هو معروف، فهناك دول عديدة، من بينها مصر، تتعرض بالفعل لأعمال إرهابية تلقى مدبروها تدريبهم في أفغانستان.

لقد شاركت مصر في الاجتماع الثالث الذي دعا إليه السكرتير العام في تشرين الأول/أكتوبر الماضي للدول الإقليمية والدول الأخرى ذات النفوذ في أفغانستان. ونحن نتفق هنا أيضا مع ما جاء بالتقرير من خلاصة تعكس قلق هذه المجموعة من التدهور الذي ينتاب الوضع في أفغانستان وما ينجم عنه من آثار وخيمة على السلم والاستقرار الإقليمي.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى جهود منظمة المؤتمر الإسلامي الدؤوبة المكملة لجهود الأمم المتحدة. فقد انعقدت القمة الإسلامية في الفترة من ٩ - ١١ كانون الأول/ ديسمبر في طهران واعتمدت قرارا تناول بالتفصيل الوضع في أفغانستان وأكد القرار إجماع أعضاء المنظمة على ضرورة عودة السلام إلى ربوع أفغانستان.

من الأمور التي تدعو إلى القلق استمرار المعاناة الإنسانية للشعب الأفغاني، والمتمثلة في مخاطر انتشار ملايين الألغام، وفي شحة المواد الغذائية الشديدة، الأمر الذي يزداد سوءا بدخول فصل الشتاء، ناهيك عن الأوضاع الأخرى المتمثلة في استمرار مشكلة اللاجئين والمشردين. هذه الآثار في مجملها تزيد من أهمية تركيز جهود المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية عاجلة وفي الوقت نفسه ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم الإنساني والمادي اللازم، بل والنظر في استراتيجية متكاملة لإعادة التأهيل تصاحب جهود التسوية الجارية.

يتفق وفد مصر مع ما جاء في الفقرة ٤٥ من تقرير الأمين العام من ضرورة وضع إطار دولي متين لمعالجة الجوانب الخارجية للمسألة الأفغانية، بما يتيح فرصة مناقشة التدخل الأجنبي بطريقة أكثر تنسيقا. كما نتفق مع الأمين العام في أنه من الضروري أن تستغل الدول والحكومات ذات النفوذ وأن تؤثر بطريقة إيجابية وبناءة على الأطراف الأفغانية لتحقيق تسوية سلمية، ودون ممارسة هذا النفوذ فإن دور الأمم المتحدة في أفغانستان لن يعدو كثيرا عن كونه واجهة تستر التقاعس من جانب المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بمسألة فرض حظر فعال على توريد الأسلحة للفصائل الأفغانية فإن وفد مصر يؤيد اضطلاع الأمم المتحدة بدراسة كيفية تنفيذ حظر إلزامي لتوريد الأسلحة على أن يكون ذلك بطريقة شاملة وبأسلوب يمكن التحقق من فاعليته.

أخيرا، تأمل مصر، باعتبارها إحدى الدول المتبنية لمشروع القرار، أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): مرة أخرى نجري مناقشات بشأن أفغانستان، والوقت يمر عاما بعد عام، وتظل المأساة بدون حل في ذلك البلد المنكوب بالحرب. فقد وجد شعب نبيل، كان يأمل في أن يرى السلام بعد عقد من الاحتلال الوحشي، نفسه مشغولا في صراع أخوي، مما يُبقي احتمال السلام بعيدا وصعب المنال. وربما يكون قد حان الوقت لدراسة القضية برمتها باستفاضة أكبر لنرى أين ضللنا الطريق جميعنا في البحث عن مستقبل حقيقي لذلك البلد.

ونحن ممتنون للأمين العام على تقريريه المقدمين في إطار البند ٢٠ (جيم) من جدول الأعمال، المعنون "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها"، والبند ٤٣ من جدول الأعمال، المعنون "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين". ويتعين تحليل هذين التقريرين بشيء من التفصيل بغية التأكد من صلاحية افتراضاتهما الأساسية أو عدمها.

ويبدو أن التقرير عن "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها" (A/52/536) ليس له اتجاه محدد أو رؤيا واضحة، ويوحي بأنه يستند إلى أهداف قصيرة الأجل. بل يمكن أن يبرر للمرء لأن يذهب إلى ما هو أكثر من ذلك بالقول إن استراتيجيته ككل خاطئة، وتظهر عدم التزام الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بتخفيف معاناة شعب أفغانستان البريء. ودعوني أعطي بعض الأمثلة ذات الدلالة.

أولا، بالنسبة للأرقام الإجمالية للإنعاش، والمساعدة الغوثية، يؤكد التقرير أنه في حين أن الجمعية العامة دعت المجتمع الدولي إلى الاستجابة للنداء الموحد المشترك بين الوكالات لتوفير مبلغ ١٣٣ مليون دولار للمساعدة الإنسانية الطارئة والمساعدة من أجل الإنعاش في أفغانستان للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أُعلن حتى آب/أغسطس ١٩٩٧ التبرع بمبلغ ٣٨ مليون دولار فقط، أي أقل كثيرا من ثلث مجموع المبلغ المطلوب. ولا يدل هذا على أي التزام يوثق به من جانب المجتمع الدولي لتقديم المساعدة من أجل الإنعاش والإعمار في أفغانستان.

ثانيا، بالنسبة لإزالة الألغام، في حين أن نشاط برنامج إزالة الألغام دخل عامه التاسع، أُزيلت الألغام من ١١٥ كيلومترا مربعا فقط حتى الآن. وعلى هذا المعدل، سيلزم عقد آخر لإزالة الألغام من المساحة المتبقية ومقدارها ١٤٠ كيلومترا مربعا، من حقول الألغام ذات الأولوية العليا، ناهيك عن إزالة الألغام من البلد ككل. وحيث أن عشرة أشخاص في المتوسط يُقتلون أو يُصابون كل يوم بالألغام المتبقية، فإنه سيُقتل ما يزيد على ٣٣٠٠٠ شخص على مدى العقد المتبقي نتيجة لإصابتهم بالألغام التي تركتها وراءها القوات المحتلة الأجنبية التي دمرت هذا البلد أثناء احتلالها له. ومن الواضح أنه يلزم بذل جهد مركز أكثر من ذلك بكثير لتخليص البلد من جميع هذه الملايين من الألغام المتبقية في العامين أو الثلاثة أعوام التالية على الأكثر. وينبغي في المقام الأول أن يُطلب إلى الذين وضعوا هذه الألغام أن يتقدموا ويتشاطروا عبء إزالتها - ليس في وقت لاحق وليس بشروط، ولكن الآن - ودفع تعويضات أيضا لأسر ضحايا الألغام.

ثالثا، بالنسبة لإمدادات الغذاء، قام برنامج الأغذية العالمي، الذي يعمل باسم المجتمع الدولي بأسره، في عام ١٩٩٧ بتقديم الغذاء إلى أقل من مليون ونصف أفغاني. قارنوا هذا بما قدمته باكستان لوحدها من غذاء إلى نفس العدد من اللاجئين الأفغان في باكستان أثناء نفس المدة. إضافة إلى ذلك، قدمت باكستان إلى الشعب الأفغاني داخل أفغانستان ملايين الدولارات على هيئة قمح مدعوم. وقد فعلنا ذلك على نفقتنا الخاصة، انطلاقا من التزامنا تجاه بلد أخوي مجاور، وليس كجزء من مجموعة مانحة عيَّنت نفسها بنفسها، تجتمع كعصبة وراء أبواب مغلقة، معلنة بأصوات عالية استراتيجيات وأُطُر لتقديم مساعدة لأفغانستان غير كافية على الإطلاق وليست بذات صلة.

رابعا، بالنسبة لتبرير السياسات المتعلقة بنوع الجنس، وفقا لما جاء في التقرير

> "ونتيجة لصعوبة الوصول إلى المستفيدات من النساء، خفض برنامج الأغذية العالمي من مساعدته في مجال التأهيل من نسبة الـ ٦٠ في المائة من عمليات توزيع الأغذية المقررة لعام ١٩٩٧ إلى ٣٢ في المائة فقط". (A/52/536، الفقرة ٢٥)

ونعرف جميعا، أو آن لنا أن نعرف، أن ثقافة أفغانستان تقضي بأن تعيش المرأة إما مع والدها أو زوجها أو شخص قريب جدا لها، ولكنها نادرا ما تعيش بمفردها. ولذلك، يصل الغذاء إلى النساء والأطفال في أفغانستان عن طريق الرجال؛ ومع ذلك، فإن هذه الحجة غير مقنعة على الإطلاق لتبرير تخفيض برنامج التأهيل المحدود أصلا إلى النصف.

خامسا، بالنسبة لبرنامج الأغذية مقابل العمل، يقول التقرير في الفقرة ٢٦:

> "ورغم أن برنامج الأغذية مقابل العمل كان يضطلع به الرجال على وجه الحصر تقريبا في هذا المجتمع التقليدي، فقد وفر برنامج الأغذية العالمي حصص إعاشة أسرية وصلت بصورة غير مباشرة إلى النساء والأطفال".

وفي الجملة التالية، يقول التقرير:

"ولم يقدم برنامج الأغذية العالمي أية مساعدة عن طريق برنامج الأغذية مقابل العمل في مجال التعليم وهو مجال يجري فيه التمييز ضد النساء والفتيات".

وهكذا حدث، في التحليل النهائي، رغم الاعتراف بأن الغذاء يصل إلى النساء والأطفال عن طريق الرجال في المجتمع الأفغاني التقليدي، أن اتخذ قرار مدروس بحرمان النساء والأطفال الأبرياء من الغذاء.

سادسا، بالنسبة لميدان التعليم، يقول التقرير إنه ردا على الممارسات التمييزية التي تفرضها السلطات الأفغانية، عُلقت تقريبا جميع المشاريع التعليمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة أو أنها لم تنفذ. وعلى هذا النحو، بقي نصف السكان، المكون من الذكور، أيضا أميًّا. إن خطآن لا يشكلان صوابا. وفي حين أننا لا نتغاضى عن التمييز على أساس نوع الجنس، فإننا لا نفهم منطق العمل على تفاقم تعاسة سكان أفغانستان المدنيين.

ترفض باكستان أي ربط بين المساعدة الدولية من أجل إعمار أفغانستان واستعادة السلم في جميع أجزاء ذلك البلد. ولا يمكن بتاتا تبرير جعل المناطق التي يسودها السلام رهينة للمناطق التي يستمر فيها القتال. فلمدة تزيد على عام الآن لم تجر أية عمليات قتالية في أكثر من ثلاثة أرباع أفغانستان. ومن واجب المجتمع الدولي أن يبدأ فورا أعمال الإنعاش والإعمار في المناطق التي تسودها بالفعل ظروف سلمية.

وأنتقل الآن إلى التقرير الثاني، المعنون "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين" (A/52/692). يفتقر هذا التقرير إلى الدقة في عدة أماكن، أو أنه انتقائي في وصفه للقضايا الرئيسية. ولا يمكن النظر إليه إلا بوصفه اعتذارا لعدم قدرة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على المساعدة في استعادة السلام إلى أفغانستان. فعلى الرغم من عنوانه، لا يذكر التقرير أي شيء تقريبا عن آثار الصراع الأفغاني على السلم والأمن الدوليين. واسمحوا لي أن أبرز بعض الأخطاء الواضحة في التقرير.

أولا، تصف الفقرة ٥ من التقرير على نحو غير صحيح الجنرال دوستم والجنرال عبد الملك بأنهما يتشاطران زعامة الجبهة الإسلامية الوطنية لأفغانستان. ويعرف الجميع، أو ينبغي للجميع أن يعرفوا أن الجنرال عبد الملك فر من البلاد عقب اندلاع القتال بينه وبين الجنرال دوستم.

ثانيا، الإشارة الواردة في الفقرة ١٥ عن التمييز ضد المرأة، لا تذكر أن مدارس البنات مفتوحة وتؤدي وظائفها في قندهار وفي مناطق أخرى من أفغانستان، وأن مراقبين دوليين زاروها، وأن السلطات الأفغانية وافقت على إنشاء عدد متساو من مدارس البنين والبنات، بمساعدة دولية. ولا يرد فيها أي ذكر عن طلب الحكومة الأفغانية بتوفير التعليم المهني للنساء.

ثالثا، الإشارة في الفقرة ١٧ إلى جهود باكستان من أجل تعزيز عملية السلام لا تؤكد على حقيقة أن باكستان هي البلد الوحيد الذي تعامل مع جميع أطراف الصراع الأفغاني، وانتقل ذهابا وإيابا بين جميع المناطق للجمع بين الفصائل الأفغانية على مائدة التفاوض. ولا توجد أية دولة عضو أخرى حتى الآن تعاملت بهذه الطريقة وبهذه الدرجة من الكثافة، مع كل الفصائل الأفغانية.

رابعا، الملاحظة الواردة في الفقرة ١٧ بأن باكستان وإيران يعتبرهما فصيل أو آخر من الفصائل الأفغانية وسيطين غير محايدين، ربما تكون أكثر انطباقا على بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان ذاتها. فبعض أعضاء هذه البعثة ينتمون إلى بلدان مسؤولة أساسا عن الوضع الحالي في أفغانستان. وغني عن القول إن نصيحتهم قد تكون مغرضة وتوصياتهم متحيزة. ومصداقية الأمم المتحدة، بوصفها عاملا حفازا أساسيا في إيجاد حل للحالة في أفغانستان، تتوقف على الحياد المطلق لهذه البعثة وعدم تحيزها.

خامسا، الفقرة ١٨ تصف الوضع المتعلق بتوفر الأسلحة والذخيرة في أفغانستان بطريقة انتقائية إلى أقصى حد. والحقيقة هي أن أسلحة وذخائر قيمتها بلايين الدولارات خلفتها القوات المتقهقرة التابعة للاتحاد السوفياتي السابق. وبالمثل، فإن الإشارة إلى وجود وحدة تدريب عسكرية أجنبية غير محددة الهوية تتكون من عدة مئات من الأشخاص قرب كابل إشارة غير صحيحة ومن قبيل التخمين. فوجود كتيبة بهذا الحجم لا يمكن التستر عليه.

هذه بعض جوانب عدم الدقة عن هذا التقرير. والأخطر منها هو الموقف العام الكامن وراءها. والواقع هو أن الأمم المتحدة عمدت تدريجيا إلى تهميش نفسها في أفغانستان، وفقدت مصداقيتها كوسيط نزيه. وهذا أمر يدعو إلى الأسف، لأنه من الأساسي، في رأي حكومتي ورأي الغالبية العظمى منا، أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها كاملا في الجهد المتعدد الأطراف المبذول لإحلال السلام في أفغانستان والشروع في عملية الإغاثة والإنعاش.

وقد حدد وفد بلدي، في عدة مناسبات في الماضي، في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، الأسباب الكامنة وراء الصراع في أفغانستان. وعليه، فليس في نيتي أن أسهب في سرد هذه النقاط مرة أخرى، ولكنني سأركز في بياني على التطورات التي استجدت مؤخرا في أفغانستان، وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد أبناء أفغانستان على استعادة السلام في بلدهم في ضوء هذه التطورات.

كانت هناك تطورات إيجابية وتطورات سلبية في أفغانستان على امتداد العام الماضي. والتطورات الإيجابية تشمل الإقامة السارة للاتصالات بين الأطراف الأفغانية ذاتها، وتبادل السجناء فيما بينها، وقرار حكومة كابل بحظر الاتجار بالمخدرات. أما التطورات السلبية فتتضمن الاكتشاف المذهل لمقابر جماعية في المنطقة الشمالية من أفغانستان لسجناء من الطالبان تم إعدامهم، ونقص المواد الغذائية في المنطقة الوسطى من أفغانستان.

وكانت سلطات الطالبان في كابل، وحركة جومبيش ميلي وفصيل القائد أحمد شاه مسعود على اتصال وثيق إلى حد ما فيما بينها في الأيام الأخيرة. وأسفرت هذه الاتصالات عن نتائج إيجابية. فقد أفرج الطالبان عن السجناء المنتمين إلى حركة جومبيش ميلي، بينما أفرج كل من الجنرال دوستم والقائد مسعود عن سجناء الطالبان. وثمة توقعات طيبة بأن هذا التدبير المبدئي لبناء الثقة سيتسع ليشمل الحوار السياسي الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى استعادة السلام في أفغانستان.

والتطور السار الثاني هو قرار حكومة كابل بحظر زراعة نبات الخشخاش، وبدء برنامج لمحاصيل بديلة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وسلطات كابل والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، السيد بينو أرلاتشي، يستحقان التهنئة على هذه الخطوة العملاقة، والمدير التنفيذي يستحق تهنئة خاصة على تعامله بشجاعة وجدية مع حكومة كامل.

أما أخطر التطورات السلبية فهو الاكتشاف الأخير لمقابر جماعية بالقرب من نزار شريف تضم سجناء أفغان تم إعدامهم. ومن المؤسف أنه على الرغم من أن السلطات الأفغانية ما فتئت تنبه المجتمع الدولي منذ تموز/يوليه من هذا العام إلى أن مبعوثيها وسجناءها المأسورين في نزار شريف يتعرضون للذبح بصفة منهجية، فإن مناشداتهم لم تلق آذانا صاغية. وكانت نتيجة هذه اللامبالاة المتبلدة اكتشاف ٢٠ مقبرة جماعية تضم ٢٠٠٠ من السجناء الأفغان. وهذه جريمة لا تقل بشاعة عن جريمة إبادة الأجناس ولكنها لم تقابل بضجة من المجتمع الدولي. بل على النقيض من ذلك كانت هناك محاولات من جانب بعض موظفي الخدمة المدنية الدولية للتستر على تقاعسهم، بقولهم إنها مقابر لمعظم من قتلوا في الصراع الدائر فيما بين الأطراف الأفغانية.

وأوجه انتباه الجمعية العامة إلى الإحاطة الإعلامية التي أُدلي بها اليوم في جنيف بشأن موضوع الزيارة التي قام بها الممثل الخاص لأفغانستان، السيد تشونغ - هيون بايك، إلى شبرغان. وإليكم كيف وصفت المذابح في تلك الإحاطة:

"كانت طريقة الموت بشعة. فقد أخذ السجناء من المعتقل وقيل لهم إنهم سيتم تبادلهم، ثم حُملوا في شاحنات إلى آبار - كتلك التي يستخدمها الرعاة. ثم ألقي بهم في الآبار أحياء، ومن قاوم منهم كانوا يقتلون بالرصاص ثم يلقون داخل البئر، واستخدم لهذا الغرض حوالي تسعة آبار تراوحت أعماقها بين ١٠ أمتار و ٣٠ مترا، إضافة إلى ١٠ أمتار إلى ١٥ مترا من المياه. وأطلق الرصاص داخل البئر وألقيت فيه القنابل اليدوية قبل مرور البلدوزرات على قمة البئر. وعثر الممثل الخاص على الطلقات الفارغة ودبابيس من القنابل اليدوية.

...

"وفي مناطق أخرى بالقرب من شبرغان وشمال مزار شريف، كانت هناك مقابر ضحلة تبدو على سطحها أجزاء من الجثث. وقام الممثل الخاص

بزيارة خمسة أو ستة من مواقع هذه المقابر الضحلة. وفي موقع منها كانت هناك شواهد على أن السجناء رصوا في صفوف وحصدوا بمدافع آلية ثقيلة. وفي هذه المرة أيضا شاهد الممثل الخاص طلقات فارغة في مواقع المقابر.

"... وكانت أيدي كل الجثث المستخرجة من المقابر الضحلة مربوطة وراء ظهورها بأوشحة أو عصابات أو أسلاك".

ويجب على الأمم المتحدة أن تنظر الآن على النحو الواجب في هذه الجريمة الشنعاء، بل ويجب أيضا أن يحاكم المسؤولون عن هذه المذابح الوحشية على ارتكابهم جرائم حرب وفقا للأحكام ذات الصلة في اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة سجناء الحرب. والتعديات عليها، أينما حدثت - سواء في أفغانستان أو كشمير المحتلة أو في البوسنة أو في أي مكان آخر، يجب إدانتها دون تحفظ وبأشد ما يمكن من عبارات.

أما التطور السلبي الثاني فهو أزمة الغذاء في المنطقة الوسطى من أفغانستان. وهي أزمة نجمت عن نهب بعض الفصائل الأفغانية لمرافق الأمم المتحدة لتخزين الأغذية في نزار شريف، وقد تفاقمت هذه الأزمة حينما مُنعت الأمم المتحدة من نقل إمدادات الأغذية عبر الطرق البرية إلى باميان. وباكستان، فيما يخصها، سمحت لبرنامج الأغذية العالمي بنقل شحناته من احتياطي القمح من بيشاور إلى باميان بالطائرات. ونود أن نقترح تحويل بعض الطائرات في بلدان مجاورة، التي يقال إنها تستخدم لأغراض ذات صلة بالحرب، لاستخدامها في شحن إمدادات الأغذية إلى باميان. كما نهيب بجميع الأطراف الأفغانية ألا تعوق إمداد المدنيين الأبرياء بالمواد الغذائية.

ومع إننا ما زلنا نؤمن بأن المسؤولية الأساسية عن استعادة السلام في أفغانستان تقع على عاتق أبناء أفغانستان أنفسهم، نرى أن من واجب المجتمع الدولي أن يساعدهم بشكل أكثر جدية على تحقيق هذا الهدف. ومن المهم الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن يدلل المجتمع الدولي على حياده في صراع أفغانستان، وذلك، أولا، بأن يعتمد صيغة لمقعد شاغر في الأمم المتحدة فيما يتعلق بأفغانستان؛ وثانيا بفرض حظر على الأسلحة، لتسهيل وقف إطلاق النار؛ وثالثا بإجراء تحقيق فوري في موضوع إعداد سجناء الطالبان ودفنهم في مقابر جماعية بالقرب من نزار شريف، بما يؤدي إلى إنشاء محكمة لجرائم الحرب، واتخاذ إجراء ضد المسؤولين عن هذه الجرائم؛ ورابعا، بالشروع، في الوقت ذاته، في المهمة الضخمة المتعلقة بتعمير وإنعاش أفغانستان. وهذه التدابير ستشكل الدفعة الأولى لعملية السلام المفضية إلى تسوية قضية أفغانستان.

وقد حان الوقت لأن تتأسى الأمم المتحدة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وأن تعتمد صيغة لمقعد شاغر، إلى أن يجئ الوقت الذي يتسنى فيه إرساء حكومة عريضة القاعدة في ذلك البلد. وهذا من شأنه أن يوفر لأبناء أفغانستان حافزا على التوصل إلى تسوية سلمية فيما بينهم.

ولسوء الطالع فإن لجنة وثائق التفويض اتخذت فيما يبدو قرارين متناقضين تماما في حالتين متماثلتين. وفي الوقت الذي تلقت فيه لجنة وثائق التفويض مجموعتين من رسائل التفويض فيما يتعلق بكمبوديا وأفغانستان، فإنها قررت فيما يتعلق بكمبوديا إرجاء قرارها في هذا الصدد على أساس أنه في الوقت الراهن لا يشغل أحد مقعد هذا البلد في الدورة الثانية والخمسين، بينما قررت في حالة أفغانستان أن ترجئ قرارها ولكن عى أساس الفهم بأن ما يسمى بالممثلين الحاليين لأفغانستان يواصلون بشكل ما الاشتراك في عمل الجمعية العامة. كيف يمكن لأغلبية كبيرة من الأفغانيين أن تنظر إلى هذا القرار غير المتساوي والمنحاز الصادر عن هذه الهيئة العالمية، وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تأمل في الاضطلاع بدور الوسيط المحايد في ظل هذه الظروف هذا القرار يحرم الجمعية العامة ومجلس الأمن من الاستماع على وجهة نظر أكبر فئة في أفغانستان وأكثرها اكتظاظا بالسكان والتي تسيطر على ثلثي البلاد أو أكثر وتسيطر سيطرة كاملة على عاصمتها. فإن مناقشات هنا في الأمم المتحدة ستبقى غير كاملة وتقوم على أساس غير ثابت حتى نستمع إليهم. والمقعد الشاغر ينبغي أن يكون أحد الأساليب لتصحيح هذا الوضع غير العادي. وينبغي لمجلس الأمن أن يستمع إلى وجهات نظر السلطات في كابول حتى تكون لديه وجهة نظر أكثر توازنا بشأن الحالة في أفغانستان، ويمكن أن يتم ذلك بسهولة في إطار صيغة آريا.

الخطوة الثانية الهامة التي يمكن أن تمهد الطريق أمام التسوية السلمية للأزمة الأفغانية هي أن يفرض مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من الميثاق حظرا

فعالا على السلاح يمكن التحقق منه. والحظر الطوعي من ناحية أخرى هو مجرد مهزلة وممارسة لا معنى لها.

وفي معرض التعبير عن وجهات نظر غير رسمية بشأن الموضوع بذل جهد ساذج من جانب ذوي النية الحسنة، بغية تمديد المطلب الأساسي المتمثل في حظر الأسلحة، ليشمل الحظر على إمدادات الوقود أيضا. وبينما تم تصويب ذلك مؤخرا من جانب الأمين العام نفسه لا بد لي من أن أعلن سياسة أفغانستان في هذا الصدد. إن الوقود شريان الحياة بالنسبة للشعب الأفغاني. فهو يستخدم في الطبخ وفي التدفئة ووضع أي قيود عليه ستفرض معاناة لا تحتمل على الشعب الأفغاني. وسياسة باكستان في هذا الصدد واضحة وجلية. فإننا نسمح على الدوام بوصول إمدادات وقود غير مقيدة إلى أفغانستان. لقد فعلنا ذلك مع نظام رباني المنقرض، عندما كان في أوج سلطته على الرغم من أننا كنا نعترض على سياساته. وسنواصل السماح بوصول إمدادات الوقود إلى أفغانستان في ظل الحكومة الراهنة في كابول ولن نكون طرفا في أي مؤامرة حمقاء لزيادة معاناة الشعب الأفغاني.

إن باكستان بوصفها البلد الذي عانى كثيرا من استمرار النزاع في أفغانستان، لها مصلحة حيوية في استعادة السلم الدائم هناك. ونتيجة لاستمرار انعدام الاستقرار يوجد أكثر من ١,٥ مليون لاجئ حتى اليوم في باكستان. ونحن نقف لوحدنا تقريبا على رعاية هؤلاء اللاجئين في وجه مانحين مرهقين، وعدم استعداد المجتمع الدولي للمساهمة في تحقيق الرفاه لهم. لقد كانت باكستان دائما ضحية للإرهاب والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة نتيجة لظروف داخل أفغانستان. ولم يتحقق إمكانية وصولنا إلى وسط آسيا وآفاق التعاون الاقتصادي ذات المنفعة المشتركة مع تلك المنطقة.

نحن لا نؤيد حلا عسكريا ولا نزال نعتقد أن قيام حكومة تستند إلى قاعدة عريضة هي الحل المجدي الوحيد لأفغانستان المتعددة الأعراق. ونحن على اتصال دائم مع جميع الأطراف الأفغانية - حكومة الطالبان في كابول، والتحالف الشمالي على حد سواء. وبالفعل فإن رئيس الوزراء ملا رباني قائد الحكومة في كابول زار باكستان مؤخرا. كذلك اجتمع رئيس وزرائنا مع السيد رباني في طهران ودعاه أيضا إلى زيارة باكستان.

وشرعت باكستان منذ بعض الوقت في عملية مكوكية جادة في محاولة لجمع الأطراف الأفغانية معا حول طاولة المفاوضات. وسنواصل هذه الجهود. ونحن نشجع الآخرين على أن يعملوا بنفس الأسلوب مع جميع الأطراف لاستعادة السلم واستعادة الأوضاع الطبيعية في أفغانستان.

هناك حاجة ملحة لتسهيل التوصل إلى تسوية منصفة تأخذ في الاعتبار الحقائق على أرض الواقع، بالإضافة إلى التنوع العرقي والديمغرافي للسكان. وأي حل لا يأخذ هذين العنصرين في الاعتبار في أي تسوية في المستقبل لن يحقق السلم الدائم في أفغانستان. وفي نفس الوقت ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى بطريقة أكثر التزاما وحيادا إلى مراجعة سياساتها التمييزية التي تحرم الشعب الأفغاني البريء من التعليم والغذاء وألا تنتظر حتى يتحقق السلم في جميع أجزاء البلاد، قبل أن تشرع في عملها من أجل إعادة التأهيل في المناطق التي تدار بهدوء بالفعل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل بلغاريا للتكلم في نقطة نظام.

السيد باسمازييف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كل ما أريده هو أن أسجل في المحضر أن وفد بلغاريا يرغب في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة بشأن البندين ٢٠ (ج) و ٤٣ من جدول الأعمال.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أحطنا علما ببيانكم.

لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

أود أن أبلغ الجمعية بضرورة إتاحة الوقت الكافي لاستعراض الآثار التي يرتبها مشروع القرار A/52/L.86 على الميزانية البرنامجية. لذلك سيجري البت في مشروع القرار في موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥